الضَعيفُ عِنْدَ سيبويه ومَوقِفُ النحاةِ مِنْهُ

م.أنور راكان شلّال
كلية الامام الاعظم الجامعة

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين أمَّا بعدُ:

فإنَّ كتاب سيبويه يعدُّ من أعظم المصنفات في تأريخ المسلمين بل عدّهُ بعضهم بأنَّهُ قرأن النحو(٧٢)؛ لأهميته وأولية تصنيفه وحوى من العلم الغزير في النحو والصرف وعلم الاصوات مالا يسع أحد تجاهله ومن هنا جاءت دراستي بعنوان (الضعيف عند سيبويه وموقف النحاة منه) فرصدنا ثلاثاً وثلاثين مسألة او أكثر ذكر سيبويه حكم الضعيف او احد مشتقاته من (يضعف، ضَعُفَ، ضَعْف، يستضعف، ضعيف جدا، ضعيف..) وغيرها في مسألة نحوية شهيرة فقمت بدراسة بعضها ولم استطع من اكمالها لضخامة المادة المدروسة اذا ذكرنا جميع المسائل وقابلناها مع اراء النحاة اللاحقين فأخذتُ خمس عشرة مسألة وبحثتُهاوذكرت الذي يجب ذكره لإيضاح تضعيف سيبويه للمسائل، ولم نطل فيها لانَّهذه المسائل تحتاج الى عشرات بل مئات الصفحات ولان عبارة سيبويه صعبة ووعرة تحتاج الى فك وشرح، فقمتُ بتعريف الضعيف لغة واصطلاحا ووقفت على مراده عند علماء الاصطلاح واللغة ثم شرعتُ بدراسة خمس عشرة مسالة ذَكر سيبويه فيها حكم الضعيف واشتقاقاته ونقلنا رأي النحاة اللاحقين لسيبويه ورايهم في هذا الحكم ومدى ملائمة هذا المصطلح وكيف أنَّ الاحكام المطروحة في النحو العربي قد اطلقت في

القرن الثاني للهجرة وربما سبق زمن سيبويه لأنَّهُ ينقلها احيانا من الاخفش الاكبر (ت١٥٧هـ تقريبا) ويونس بن حبيب الضبي (ت ١٨٢هـ) والخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ)فابتدأتُ بحثي بمقدمة وقسمت البحث الى مسائل معينة ثم خاتمة ذكرت فيها اهم نتائج البحث وثبت بالمصادر والمراجع ، وقد واجهتني صعوبة فك عبارة سيبويه ومحاولة فهما لإيغارها في الابهام ؛بسبب قوة السبك فكم شقَّ عليَّ استيعاب عباراته وفهم مراده فانطلق الى شروح الكتاب او اراء اللاحقين له وكيف فهموا النص فاخذ ماتطمأنُّ له نفسي فاثبتهُ ،وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على أهمِّ كتب النحو ككتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) والاصول لابن السراج (ت ٣١٦هـ) وكتب ابن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ) كالتسهيل وشرحه، وشرح الكافية الشافية، وشرح ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) على الالفية وكتب المتأخرين كالسيوطي (ت ٩١١هـ) وغيره وكتب التعريفات والمصطلحات وغيرها من المصنفات التي لا غنى للبحث عنها.

حكم الضعيف لغة واصطلاحاً

قال الخليل: ((والضُّعْفْ: خلاف القوّة. ويقال: الضَّعْفُ في العقل والرأي))[٧٢]قال ابن منظور : ((الضَّعْفُ والضُّعْفُ: خِلافُ القُوَّةِ ..وَقَدْ ضَعُفَ يَضْعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً وضَعَفَ؛ الْفَتْحُ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ، فَهُوَ ضَعِيفٌ))[٧٢]أمَّا التعريف الاصطلاحي فهو يدور في عدة اتجاهات اغلبها يودي الى معنى قال الجابردي : ((مايكون في ثبوته كلاماً ك(قُرطاس)بضمّ القاف))[٧٢] يقول الجرجاني بعد مانقل نصَّ كلام صاحب الشافية انتقل الى ((الضعيف من الحديث: ما كان أدنى مرتبة من الحسن، وضعفه يكون تارة؛ لضعف بعض الرواة، من عدم العدالة، أو سوء الحفظ، أو تهمة في العقيدة، وتارة بعلل أُخَرَ، مثل

الإرسال والانقطاع والتدليس))[٧٢] وحتى الحديث الضعيف للمحدثين فيه انواع واقسام ((وينقسم الضعيف إلى اثنى عشر قسما: الموقوف والمقطوع والمرسل والمنقطع والمعضل والشاذ والمنكر والمعلل والمدلس والمضطرب والمقلوب والموضوع))[٧٢] وقال الكفوي ((والضعيف من اللُّغَات: مَا انحط عَن دَرَجَة الفصيح))[٧٢] والتعريفات التي ذكرتها كلها تعود إلى أزمنة متأخرة عن القدماء إذ لم اجد للقدماء تعريفاً في الحدود النحوية والاحكام وربما ادى ذلك الى اضطراب في الاحكام الكمية والنوعية في النحو العربي نلحظها لحد الان الا وهي عدم وجود مقياس دقيق للفرق بين النادر والشاذ والقليل والمطرد وغيرها من الاحكام المقبولة والمرفوضة، او يعتبر الضعيف ان يتألف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور من قاعدة مطردة وهو مخلٌّ بفصاحة الكلام، اي مخالفة الكلام للقياس النحوي كرجوع الضمير على متأخر لفظا ورتبة ومنه قول الشاعر:[٧٢]

ولو أنَّ مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس ابقى مجدهُ الدهر مطمعاً

فرجوع الضمير في كلمة مجده الى المطعم بن عدي وهو متأخر رتبة؛ لأنَّهُ مفعول به وحقه التأخير ؛لذا فلقد عُدَّ ضعيفا ومنحطا عن المشهور من المسموع في كلام العرب[٧٢] ونلحظ مما سبق ان مصطلح الضعيف من الاحكام البارزة في الحديث الشريف إذ عرَّفه ابن الصلاح بقوله((كلُّ حديثٍ لم تجتمع فيه صفاتُ الحديثِ الصحيح، ولا صفاتُ الحديثِ الحسن))[٧٢] ومن هنا يظهر التأثر الواضح في هذا الحكم بين المحدثين والنحاة وتلاقي هذين العلمين جاء من دراسة شيوخ النحو لعلم الحديث وشيوخ الحديث لعلم النحو والعربية في فترات حياتهم وبداية طلبهم للعلم وخير مثال لذلك هو قصة سيبويه مع حماد بن سلمه ((فقد كان سيبويه يستملي على حماد فقال حماد يوماً قال رسول الله (صلى الله عليه): ما أحد من أصحابي إلَّا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء: فقال حماد: لحنت يا سيبويه. فقال سيبويه لا جرم لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبداً. فطلب

النحو ولزم الخليل))[٧٢] فإطلاق هذا الحد على المسائل التي حُطَّت عن درجة الفصاحة يشابه إطلاق هذا الحكم على الاحاديث التي نزلت عن درجة الصحيح والحسن، وربما ظهرت لنا في هذه المرحلة احكام ومصطلحات عند النحاة لديها اصول في الدراسات الاسلامية والفقهية والاصولية والحديثية وان العراق كان فيه – خصوصا في القرنين الاول والثاني– مدراس ومرابد في القراءات والفقه والتفسير ونزل فيه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كعلي بن ابي طالب وابن مسعود (رضي الله عنهم) وغيرهم والتابعين ممن تتلمذ على يد الصحابة مما ادى الى ترك ميراث ضخم من الناحية الفكرية والتراثية وصل الى اعتاب القرن الثاني وامتزجت العلوم ببعضها وظهرت المصطلحات والاحكام المتشابهة كالقياس والسماع واستصحاب الحال والاجماع وغيرها.

المسائل التي اطلق عليها سيبويه حكم الضعيف أو أحد مشتقاته

لعلَّ من المغامرة أحيانا ان يفكر المرء بان يدرس شيئا في كتاب سيبويه ؛وذلك لأسباب عدة من اشهرها: صعوبة الفاظ سيبويه وجزالتها اللغوية وتركيب العبارة عنده بحيث يتوقف عندها النحرير لما فيه من خلاصة للنحاة الذين سبقوه بقرن من الزمن من أبي الاسود الدؤلي إلى زمانه قال السيرافي: ((وعمل كتابه الذي لم يسبقه الى مثله احدٌ قبله ولم يلحق به من بعده))[٧٢] فخرج الكتاب كموسوعة في اللغة والنحو والصرف والصوت وكان حيّا يزخر بالأمثلة والشواهد الحية والاحتجاج بكلام العرب شعراً ونثراً واكثر من النقل عن القبائل الفصيحة ومع هذا النقل الغزير الا اني وجدت صعوبة في فك عبارات الكتاب وحسبي اني حاولت قدر المستطاع والاعتذار الى الله فعندما اغرق في عباراته استضيء بقولي ان تلاميذ سيبويه وتلاميذ تلاميذه حاروا في عباراته وعسرت عندهم وبقوا حائرين فيها وهم اهل الفصاحة والنباهة وقربهم من فصحاء العرب ونحاتها المشاهير فقد وجدنا ان المازني يقول : ((سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في (باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء) وهو قوله: ما أغفله عنك شيئا، أي

دع الشّكّ: ما معناه؟ قال الأخفش: أنا مذ ولدت أسأل عن هذا وقال المازنيّ: سألت الأصمعي وأبا زيد ، وأبا مالك عنه، فقالوا: ما ندري ما هو))[٧٢] ومن الناحية الاحصائية العددية فقد اطلق سيبويه لفظة الضعيف ومشتقات جذر (ضعف) في ثلاثة وثلاثين موضعا من كتابه، فجاءت لفظة (ضَعيف) في خمسة عشر موضعاً[٧٢]، ولفظتا (ضَعُفَ وضَعْف) الفعل والاسم في ثلاثة عشر موضعا[٧٢]، وبلفظ المضارع (يَضعفُ) في موضعين[٧٢]، وبلفظ (ضعيفٌ خبيث) في موضع واحد[٧٢]، وبلفظ (ضعيفٌ جداً) في موضع واحد[٧٢]، وبلفظ (الضعيف) في موضع واحد[٧٢] فهذه المواضع الثلاثة والثلاثين قد صرَّح فيها سيبويه بلفظ الضعيف او أحد مشتقاته واضاف خمسة مواضع ذكر فيها الضعيف لكنَّه يقدِّم عليه لفظ القبيح فيكون الضعيف بالنسبة الى القبيح وضعفه لا بالنسبة الى استقلالية الضعيف وانفراده بهذا الحكم[٧٢] فلم أضعهُأمام ناظري بالدراسة ؛لانحيازه الى حكم القبيح.

١ – كون الفعل مبنياً على الاسم وعدم ذكر علامة اضمار الاول

قال سيبويه في كتابه في باب (مايكون فيه الفعل مبنياً على الاسم) : ((ولا يحسُنُ فى الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال فى الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز فى الشعر، وهو ضعيفٌ فى الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العِجْليّ:[٧٢]

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى علّى ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته فى غير الشَّعر؛ لأنّ النصب لا يسكر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع وقال امرُؤ القيس: [٧٢]

فأَقْبَلتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْنِ فثَوْبٌ لبست وثَوْبٌ أَجُرُّ

وقال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ[٧٢]

فَيَـومٌ عَلَـينا ويوم لَـنا ويومٌ نُسَـاءُ ويومٌ نُسَرُّ

سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نُساءُ فيه ونُسَرُّ فيه)[٧٢] وتدور هذه المسالة حول حذف الضمير العائد الى المبتدأ وهو المفهوم من كلام سيبويه ،يقول السيرافي معلقاً على شاهد سيبويه الاول بقوله: (أم الخيار امرأته، وارد بقوله (ذنبا) أي ذنوبا، فجعل الواحد في موضع الجميع. وقوله: كله لم أصنع، يحتمل أمرين: أحدهما: إنه أراد لم يصنع جميعا ولا شيئا منها. والوجه الآخر: إنه صنع بعضها ولم يصنع جميعها، كما تقول لمن يدعي عليك أشياء لم تفعل جميعها: ما فعلت جميع ما ذكرت بل فعلت بعضه.والشاهد منه إنه حذف الضمير العائد إلى المبتدأ الذي هو كله)[٧٢]وقال السهيلي عن هذا ووصف سيبويه لمجيء هذا الاسلوب في الشعر هو عين مصطلح الضرورة عند المتأخرين اذا لم يلفظ سيبويه بلفظها لكنّها مخصوصة بالضرورة؛ لأنها وردت في الشعر خاصة المجيء بالشعر وصرَّح به من جاء بعده مع الضعف وتابعه على لفظه اغلب المتأخرين[٧٢]، ولحظ هنا انّ لفظ الضعيف يعطي معنى الضرورة عند سيبويه والبصريين في هذه المسالة.

٢ – حذف العائد المنصوب

يقول سيبويه : ((وزعموا أنّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثَرى، وشهرٌ ثَرى، وشهرٌ مرْعَى. يُريد: ثَرى فيه، وقال:[٧٢]

ثَلاثُ كلّهُنّ قَتلتُ عَمْدا فاَخْزَى الله رابعة تَعُودُ

فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ))[٧٢] فكلهن: مبتدأ، وجملة "قتلت عمدا" خبره، والرابط محذوف، وتقديره: كلهن قتلته عمدا، ونقل ابو علي الفارسي في تعليقته راياً اخر عن شيخه ابن السراج بقوله : ((قال أبو بكر: يجوز أن يكون (ثلاثٌ) مبتدأ، وكُلُّهُنَّ مبتدأ ثان وقتلتُ: خبر كلّهُنَّ، وهما جميعًا خبرُ المبتدأ الأول، والعائدُ إلى المبتدأ الثاني المحذوف من قتلت، كأنَّه [قال] قتلته أو قتلتهم قال أبو علي: قُلت: ثلاثٌ مبتدأ، وكُلُّهنّ قتلت: خبرٌ كأنه في تقدير: زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ))[٧٢] ولكن ابن مالك الاندلسي لم يوافق سيبويه على مذهبه فقد انبرى بالقول بجواز

حذف الضمير اذا علم بقوله : ((ثم بينت جواز حذف الضمير إذا علم، ونصب بفعل أو صفة لفظا أو محلا. فمثال المنصوب بفعل لفظا قول الشاعر:ثلاثٌ كلُّهن...))[٧٢] وذكر هذه المسألة السهيلي بقوله: ((ما ذكره سيبويه على وجه ضرورة الشعر، ثم اعترف أنه في الكلام بمنزلة في الشعر، أي: إنه لو جاء على الأصل لم ينكسر الشعر، وهو قولهم:

عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنَعِثلاث كلهن قتلت عمداً

وحكم عليه بالقبح ايضاً مثل: زيد ضربت ، برفع زيد، مع عدم الضمير، وليس مثله لوجوه منها: أن الجملة هنا في موضع صفة، فلو نصب لولى الاسم غير الصفة،لأنالفعل والفاعل والجملة هي الصفة، فإذا قدمت مفعولها عليها لم تل موصوفها، فإذا رفعت بالابتداء وليت الجملة التي هي في موضع الصفة موصوفها. ووجه آخر، وهو أن (كلا) يقبح أن يليه العوامل اللفظية، لأنه في الأصل توكيد، والتوكيد لا يليه العوامل اللفظية ويحسن رفعه بالابتداء، إذ الابتداء))[٧٢] وهنا يظهر لنا ان المتأخرين عن سيبويه قد تابعوه على تضعيفه لهذه المسالة ولم يجلبوا الشواهد المؤيدة لخلاف رأيه.

٣ – تقدُّم المفعول به في باب ظنَّ

تحدَّث سيبويه في باب(الأفعال التي تستعمل وتلغى) فقال: ((وكلَّما طال الكلامُ ضَعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ زيداً قائماً ضربتُ؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ))[٧٢]والذي نبَّه إليه سيبويه بضعفه وقبحه قد ذكره كثير من النحاة وقالوا بقول سيبويه وتابعوه عليه، يقول ابن مالك: ((وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، وبضعفه في نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ. وزيدٌ أظنُّ أبوه قائم. وبجوازه بلا قبح ولا

ضعف في نحو: زيد قائم ظننت، زيد ظننت قائم، وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلّقة في نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، أولى من الإلغاء. وقد يقع المُلْغى بين معمولي "إنّ" وبين سوف ومصحوبها، وبين معطوف ومعطوف عليه، وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين، وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح، وبمضاف إلى الياء ضعيف، وبضمير أو اسم إشارة أقل ضعفا))[٧٢] الا ان ابن مالك لم يكن على راي موحد إذ إنَّهُ ذكر في الالفية جواز ما ضعَّفه سيبويه لا ضعف وهو الذي فهمه شرَّاح الالفية ، يقول المرادي: ((وجوز الإلغاء لا في الابتدا ،فهم من قوله: "وجوز" أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه مشروطا بتوسط الفعل أو تأخره قال: "لا في الابتدا" فشمل ثلاث صور: الأولى: أن يتأخر عن المفعولين نحو: "زيد قائم ظننت" فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.الثانية: أن يتوسط بين المفعولين نحو: "زيد ظننت قائم" فهذه يجوز فيها الأمران على السواء. وقيل: الإعمال أرجح.الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبتدأ به بل يقدم عليه شيء نحو: "متى ظننت زيد فاضل" فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافا لمن منع الإلغاء))[٧٢]

٤ – النصب بعد المصدر

قال سيبويه في باب (مايكون من المصادر مفعولاً): ((المصادرُ التي عَمِلتْ فيها أَفعالُها إنما يُسألُ عن هذا المعنى، وكلنه يَتّسِعُ ويَخْزِلُ الذى يقع به الفعلُ اختصاراً واتّساعا. وقد عُلم أنَّ الضرب لا يُضرَبُ ومن ذلك: سير عليه خَرْجتانِ، وصِيدَ عليه مرّتانِ. وليس ذلك بأَبعدَ من قولك: وُلِدَ له ستّون عاماً وسمعتُ من أَثِقُ به من العرب يقول: بُسِطَ عليه مرّتانِ، وإنَّما يريد: بُسِطَ عليه العذابُ مرتّين وتقول: سير عليه طَورانِ: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا، والنصبُ ضعيف جداً إذا ثنّيتَ كقولك: طورٌ كذا وطورٌ كذا. وقد يكون في هذا النصبُ إذا أَضمرتَ))[٧٢] وعرَّج ابو علي

الفارسي على متن كتاب سيبويه فقال: ((ضَعُفَ النصب في قولك: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا لأن في قوله: طَوْرانِ، لأنّه مبتدأ وخبر، قال: وإن أنتَ قلت على هذا المعنى: (سيرَ عليه السَّيْرَ)، و (ضُرِبَ به الضَّرْبَ) جاز على قوله: (الحَذَرَ الحَذَرَ)، قال أبو علي: يقول: إذا حَملت المصدر وفيه الألف واللام على فعلٍ مُضمرٍ بعد أن يُبنى الفعل الأول بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وتُشْغِله بما يرتفع به جاز كأنّك قلت: (ضُرِب به)، (يُضْرَبُ) الضَّرْبَ فيه قد شُغِل بها ضُرِبَ (والضَّرْب) محمول على الفعل المضمر بعد (بِه)))[٧٢].

٥ – النصب بأن مضمرة

تكلم سيبويه في كتابه عن اضمار أنْ المصدرية وذكر الاضطرار والواجب والضعيف وغيره من الاحكام فقال : (قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة. فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله:[٧٢]

سأتْرُكُ منزلي لبني تميم وأَلْحَقُ بالحجاز فأَستَرِيحَا

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:[٧٢]

ثُمَّتَ لا تجزونني عند ذاكمولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فيُعقِبَاوهو ضعيف في الكلام. وقال طرفة:[٧٢]

لنا هَضْبَةٌ لا يدخل الذُّلُّ وسطَها ويَأْوي إليها المُستجيرُ فيُعْصَمَا

وكان أبو عمرو يقول: لا تأتنا فنشتمك وسمعت يونس يقول: ما أتيتني فأحدثك فيما أستقبل، فقلت له: ما تريد به؟ فقال: أريد أن أقول ما أتيتني فأنا أحدثك وأكرمك فيما أستقبل، وقال: هذا مثل ائتني فأحدثك، إذا أراد ائتني فأنا صاحب هذا)[٧٢] ولو دققنا النظر فإننا نجدُ أنَّ سيبويه يجعل الضعيف بمنزلة الضرورة الشعرية إذ إنّه ذكر جواز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونبَّه في موضع اخر الى هذا مصرحا بضعفه فقال : (واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني لآتك

وأعطيك ضعيف، وهو نحومن قوله: وَأَلحقُ بالحجاز فأستريحَافهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه، إلَّا أنَّه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل، إلا أن يكون من الأول فعلٌ، فلمَّا ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه، وإن كان معناه كمعنى ما قبله إذا قال وأعطيك.)[٧٢] وجعله ابن السراج قبيحا فتحدث عن الشاهد الذي استشهد به سيبويه فقال: (جعل لحاقَهُ بالحجاز سببًا لاستراحته، فتقديرهُ لما نصب كأنه قال: يكونُ لحاقٌ فاستراحةٌ، وقد جاء مثله في الشعر أبياتٌ لقوم فصحاءَ، إلاّ أنهُ قبيحٌ أن تنصب وتعطف على الواجبِ الذي على غير شِعْرٍ، وأَلحق بالحجاز فإذا لحقتَ استرحتَ وإنْ أَلحقْ أسترح، ومع ذلك فإن الإيجاب على غير الشرط أصلُ الكلامِ، وإزالةُ اللفظ عن جهتهِ في الفروعِ أحسنُ منها في الأَصولِ لأنها أَدَلُّ على المعاني)[٧٢] وجعله ابن مضاء القرطبي من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه ولا يلتفت اليه[٧٢] وهذا انعقد الاجماع عليه انه اذا نصب بالفاء او الواو ول يسبق بنفي او طلب فهو من الضرورة الشعرية[٧٢] وتحدث قسم من النحاة في هذا الشاهد الذي ساقه سيبويه فقالوا انه لاشاهد فيه لان فيه رواية اخرى لم يذكرها سيبويه وهي (لاستريحا)[٧٢] واذا صدقت فلا شاهد في البيت الا ابن هشام الانصاري بعد ان ساق الشاهد الذي سقناهُ قال عنه وعن النصب بعد الفاء بودن نفي او طلب: (فضرورة وَقيل الأَصْل فأستريحن بنُون التوكيد الْخَفِيفَة فأبدلت فِي الْوَقْف ألفا كَمَا تقف على ﴿لَنَسْفَعاً﴾[٧٢]بِالْألف وَهَذَا التَّخْرِيج هروب من ضَرُورَة الى ضَرُورَة فَإِن توكيد الْفِعْل فِي غير الطّلب وَالشّرط وَالْقسم ضَرُورَة)[٧٢] ونبه ابن مالك الى انها ضرورة فقال : (ألحق بالحجاز فأستريحُ، ولكن لما كان الرَّوِيُّ مفتوحا اضطر فنصب على تقدير: يكون لحاق فاستراحة)[٧٢]

٦ – فتح همزة أنَّ

قال شيخ النحاة سيبويه : (تقول: أمّا جهد رأيي فأنّك ذاهبٌ؛ لأنّك لم تضطَّرَّ إلى أن تجعله ظرفاً كما اضطررت في الأول. وهذا من مواضع إنَّ، لأنّك تقول: أما في رأيي فإنَّك ذاهب، أي فأنت ذاهب، وإن شئت قلت فأنّك. وهو ضعيف؛ لأنّك إذا قلت: أما جهد رأيي فإنك عالمٌ لم تضطر إلى أن تجعل الجهد ظرفاً للقصة، لأنَّ ابتداء إنَّ يحسن ها هنا)[٧٢]وذكر هذه المسالة ابو علي الفارسي في تعليقته على الكتاب فقال متحدثا عن قول سيبويه (أمّا جَهْدَ رأيي فإنّك ذاهبٌ، لأنّك لم تُضْطَرّ إلى أنْ تَجعله ظرفًا كما اضْطرِرْت في الأوّل، قال أبو علي: أيْ في قولك: يومَ الجمعة أنّك ذاهبٌ، وإنّما اضْطرَّ هناك إلى أنْ يجعلَه ظرفًا ليَبْني عليه (أنّك ذاهبٌ)،قال: ومع ذلك أنّك لم تجيءْ بالمبتدأ، وفي نُسخة أبي العبّاس: ومع ذلك أنّك لم تجيء بخبر المبتدأ قال أبو علي: قولُه: ومع ذلك أنّك لم تجيءْ بما بَنَيْتَهُ إذا قلت: جَهْدَ رأيي لمْ يَجُزْ إلاّ أنْ تفْتَحَ (أنَّ) لأنَّك لو لم تفتحْه لم تجيءْ بما بَنَيْتَهُ على (جَهْدَ) فسمّاهُ مُبتدأ لأنّه وإنْ أوْقَعَهُ بالظّرْف فهو مُحدّثٌ عَنْه، كما أنّ المُبتدأ كذلك، وليس يرتفعُ (أنّك عالمٌ) بعد (جَهْدَ رأيي) عندَه على الابتداء، إنّما يرتفع على الظّرف)[٧٢] والذي يوجه عليه النصب في جهدَ وفتح الهمز في أنَّ لانهم يجعلون جهد وماشابههامنصوبة على الظرفية الزمانية توسعا بإسقاط حرف الجر "في"، والظرف فيها جميعا خبر مقدم، والمصدر المؤول بعدها من انك ذاهب المبتدأ[٧٢].

٧ – اسقاط الجار في المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمنه

تكلَّم سيبويه في باب (ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف) فقال :((ومن العرب من يقول: إن لا صالحاً فطالحاً، كأَنه يقول: إن لا يكنْ صالحاً فقد مررتُ به أو لقيتُه طالحاُ وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ وهذا قبيح ضعيف، لأنّك تُضمِر بعد إن لا فعلا آخَرَ فيه حذف غيرَ الذى تضمِر بعد إن لا فى قولك: إن لا يكن صالحاً

فطالحٌ. ولا يجوز أن يضمَر الجارُّ، ولكنّهم لمّا ذكروه فى أوّلِ كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم أَقْوَى إذا أُضمرتْ رُبَّ ونحوُها فى قولهم:

وبلدةٍ ليس بها أَنيسُ(٧٢)

ومن ثَمَّ قال يونسُ: امرر على أيهم أفضل إن زيداً وإنْ عمرو. يعنى: إنْ مررتَ بزيد أو مررت بعمرو))(٧٢)وقد تتبعتُ المسألة فوجدت النحاة اللاحقيين لسيبويه قد ساروا على منهجه فهذا ابن السراج يتابع سيبويه ويستشهد بالجملة (قد مررتُ برجلٍ إنْ طويلًا وإنْ قصيرًا)(٧٢) ويذهب الى عينِ ما ذهب اليه امام النحاة سيبويه فيقول عن هذه المسالة:(ولا يجوز في هذا إلا النصب)(٧٢) وينقل مثال سيبويه ويؤيد قوله، وانتصر الانباري للبصريين الذين جعلوا من حذف الخافض في القول الذي ساقه سيبويه ضعيفاً قبيحا وردَّ على الكوفيين الذين قبلوا ما نقله يونس عن العرب وجعلوه مطَّرداً فقال الانباريُّ: ((وأما احتجاجهم(٧٢) بما حكى يونس أن من العرب من يقول "مررت برجل صالح إلا صالح فطالح" أي "إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح" قلنا: هذا لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس؛ فلا يجوز أن يقاس عليها: أما قلتها في الاستعمال فظاهر؛ لأن أكثر العرب لا تتكلم بها، وإنما جاءت قليلة في لغة لبعض العرب؛ وأما بُعْدُهَا عن القياس فإنك تفتقر إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا، ألا ترى أنك إذا قلت "مررت برجل صالح إلا صالح فطالح" تقديره: إلا أكن مررت بصالح [فقد مررت بطالح] فتفتقر إلى أشياء، وذلك بعيد عن القياس، وهذا شبيه بقول النحويين "ما مررت بزيد فكيف أخيه" ويقول الرجل: جئتك بدرهم، فيقول المجيب "فهلا دينار" وهذا كله رديءٌ لا تتكلم به العرب))(٧٢) واذا تركنا الانباري ووصلنا الى ابن مالك الاندلسي وجدناه يلمح من عبارة سيبويه السابق ذكرها أنَّ حذف الباء وابقاء عمله اسهل وايسر من حذف رُبَّ وابقاء عملها فقد نصَّ على ذلك سيبويه فقال: (وكان هذا عندهم أَقْوَى إذا أُضمرتْ رُبَّ ونحوُها فى قولهم:

وبلدةٍ ليس بها أَنيسُ

ومن ثَمَّ قال يونسُ: امرر على أيهم أفضل إن زيداً وإنْ عمروٍ. يعنى: إنْ مررتَ بزيد أو مررت بعمرو)[٧٢] ولنزَ مايقوله ابن مالك في شرح كافيتِهِ: ((حكى سيبويه "مررت برجل صالح إلا صالحا فطالح، وإلا صالحا فطالحا" وقدره: إلا يكن صالحا فهو طالح، وإلا يكن صالحا فقد لقيته طالحا فنصب "طالحا" على الحال وحكى يونس: "إلا صالح فطالح" على تقدير: إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح وأجاز: "امرر بأيهم هو أفضل إن زيد وإن عمرو" على معنى: إن مررت بزيد، وإن مررت بعمرو وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد "إن" أسهل من إضمار "رب" بعد الواو، فعلم أن إضمار الجار في هذا النوع غير قبيح)[٧٢] ونلحظ هنا مسألتين: الاولى مخالفة ابن مالك لسيبويه في جعل الحذف من قبيل الضعيف والقبيح وفهمه عبارة سيبويه على الوجه الذي ذكره. والثانية: تقديره المحذوف ب "إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح" وتقدير سيبويه " إلا يكن صالحا يكن طالحا" وذكر قسمٌ من المتأخرين أنَّ تقدير سيبويه يكادُ يرتفع الى الصواب والقول الحق فقالوا: ((وتقديره: إلا أمر" أنا "بصالح فقد مررت بطالح"، هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه: إلا أكن مررت بصالح فبطالح. قيل: وتقدير سيبويه هو الصواب. قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه: إذا قلت: "إلا أمر" نقضت المعنى، فإنك قد قلت: "مررت بصالح"، ثم تقول: "إلا أمر بصالح" فيما يستقبل، وإنما المرور واقع فلا بد من إضمار الكون، فتقول: "إلا أكن فيما يستقبل موصوفًا يكون مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح"، نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب "كان" وأقره))[٧٢]وذكر غيرهم ان تقدير ابن مالك (وهو الصواب؛ لئلا يتنقض إخبارك أولا بالمرور فيما مضى؛ لأن إلا أمر معناه في المستقبل؛ ويمكن حمل تقدير ابن مالك عليه، بأن يجعل معنى إلا أمر إن لا أكن مررت)[٧٢]وشُرَّاح الالفية الذين قلَّبتُ شروحهم وجدتهم ينقلون عن ابن مالك هذا الموضع ويعدونه من المواضع التي يطردُ فيها حذف

الجار قياسا عند ابن مالك ونراهم لا يخالفون ابن مالك في عدم تضعيفه للحذف[٧٢].وكذا يظهر لنا أنَّ ابن هشام الانصاري كأنَّهُ يعارض ابن مالك ويوافقُ سيبويه فيقول:((فيمن قال مررْت بِرَجُل صَالح إِن لَا صَالح فطالح بالخفض إِنَّه أسهل من إِضْمَار رب بعد الْوَاو وَرب شَيْء يكون ضَعِيفا ثمَّ يحسن للضَّرُورَة كَمَا فِي ضرب غُلَامه زيدا فَإِنَّهُ ضَعِيف جدا وَحسن فِي نَحْو ضربوني وَضربت قَوْمك واستغني بِجَوَاب الأولى عَن جَوَاب الثَّانِيَة كَمَا استغني فِي نَحْو أزيدا ظننته قَائِما بثاني مفعولي ظَنَنْت الْمَذْكُورَة عَن ثَانِي مفعولي ظَنَنْت الْمقدرَة))[٧٢] فجعل حذف الباء ايسر من حذف رُبَّ كالمنزلة بين حكم الضعيف الى الضرورة فهو أقل وطئاً من غيره، وكذلك ابو حيان الاندلسي اعترض على ابن مالك تجوزه القياس على هذا فقال: ((وَيَنْبَغِي أَن يثبت فِي جَوَاز هَذِه الصُّور؛ لِأَن أَصْحَابنَا نصوا على أَنه لَا يجوز حذف الْجَار وإبقاء عمله إِلَّا إِذا عوض مِنْهُ وَذَلِكَ فِي بَاب كم وَالْقسم))[٧٢] واستشهد السيوطي للجواز بالحديث النبوي الشريف (من كَانَ عِنْده طَعَام اثْنَيْنِ فليذهب بثالث وَإِن أَرْبَعَة فخامس أَو سادس)[٧٢] ومن هنا يظهر لنا أن ابن مالك الاندلسي قال بعدم ضعف وقبح هذه المسالة معترضا على إمام النحاة في رايه ونقله ذلك عن شيخه يونس بن حبيب الضبي ووافق ابن مالك اكثر شراح الالفية ولم يعترضوا عليه مخالفته لسيبويه مع انَّ ابن مالك لم يقدِّم شواهد وامثلة تؤيد اعتراضه على سيبويه بل اكتفى بأن استقى من عبارة سيبويه تفريقه بين حذف رُبَّ وحذف الباء وجعله حذف الباء أيسر من رُبَّ فجعله دليلا منافياً للقبح والضعف.

٨ – مجيء الصفة " معرفة" من النكرة

ذكر امام النحاة سيبويه في كتابه في باب مايختار فيه الرفع مانصه ((له صَوْتٌ صوتُ حِمارٍ، وله صوتٌ خُوارُ ثَوْرٍ، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماره، وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالا. وسترى هذا مبيناً في بابه إن شاء الله وزعم الخليل أنه يجز له صوتٌ صوتُ

الحمار على الصفة لأنّه تشبيه، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به، وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجلُ: هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ، إذا أردتَ أن تشبِّهه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلتَ: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد: مثلُ الطويلِ. فلم يجز هذا كما قبح أن تكون " المعرفة " حالاً للنكرة إلاّ في الشعر. وهو في الصَّفة أقبحُ، لأنك تَنقض ما تَكلّمتَ به، فلم يُجامِعه في الحال، كما فارَقَه في الصفة))[٧٢] ونلحظ من الفاظ سيبويه وعباراته أنَّهُ يستعمل لفظ القبيح والضعيف والاضطرار وهي الفاظ تدل على طرح الحكم الذي نقله عن الخليل، ولم يرتضه وعلل ان مجي الحال معرفة من النكرة ممتنع واذا جاز فهو ضرورة فكيف بمجيء النعت معرفة من النكرة؟ بل وصفه بانه من القبح بمكان يناقض الكلام. ونرى ان سيبويه لم يقبل هذا التاؤيل من استاذه وشيخه الخليل على سعة علمه ودقته في الفاظه واحكامه وكلٌ له رأيه الا ان سيبويه وبعض اللاحقين ردوا على الخليل بمثل ماقال سيبويه او نحوه فقد نقل ابو علي الفارسي في تعليقته قوله((وزَعَم الخليل أنه يجوز (له صوتٌ صوتُ الحمار) لأنه تشبيهٌ، قال أبو علي: ذهب الخليل إلى أن هذا تشبيهٌ، والتَّشبيه يكون بمثل فكما أنه لو قال: له صوتٌ مثل صوت الحمار، جاز أن يجعلَه صفة للصوتِ، كذلك أجازَه مع حذف (مِثْل) قوله: رجلٌ أخو زيدٍ، على نِيَّةِ (مِثْلَ) عند الخليل قال أبو عثمان: لا يجوز عندي قول الخليل أن تُوصف النكرةُ بالمعرفة بوجهٍ من الوجوه))[٧٢] فيظهر ان قدماء البصرة لم يقبلوا براي الخليل الذي ذهب إلى أن المضاف قد يحذف ويقوم المضاف إليه مقامه، وجعل من ذلك قولهم: "له صوتٌ صوتُ الحمار"، فقد قال: إن كلمة صوت الحمار صفة لصوت بتقدير "مثل" أي: إنها حُذفت وأقيم المضاف إليه مقامها، وأصل التعبير: "له صوت مثل صوت الحمار[٧٢] ونقل بعض هذه المسالة ابن هشام الانصاري ولم يطرح راي الخليل بل بحث عن مخرج له فقال: ((قَالُوا قَضِيَّة وَلَا أَبَا حسن لَهَا على إِضْمَار مثل قَالَه ابْن الْحَاجِب فِي أَمَالِيهِ وَهُوَ وَجه

غَرِيب أَعنِي انتصاب الضَّمِير على الْحَال وَهُوَ مَبْنِيّ على إِجَازَة الْخَلِيل لَهُ صَوت صَوت الْحمار بِالرَّفْع صفة لصوت بِتَقْدِير مثل وَأما سِيبَوَيْهِ فَقَالَ هَذَا قَبِيح ضَعِيف وَمِمَّنْ قَالَ بِالْجَوَازِ ابْن مَالك إِذا كَانَ الْمُضَاف إِلَى معرفَة كلمة مثل جَازَ أَن تخلفها الْمعرفَة فِي التنكير فَتَقول مَرَرْت بِرَجُل زُهَيْر بالخفض صفة للنكرة وَهَذَا زيد زهيرا بِالنّصب على الْحَال))[٧٢]

٩ – الفصل بين الاسم والخبر واضمار العامل

تحدث سيبويه عن الفصل بين الاسم والخبر واضمار العامل ومضعّفا راي الخليل بقوله : ((مررت به المسكين على: المسكين مررت به، وهذا بمنزلة لقيته عبد الله، إذا أراد عبد الله لقيتُه. وهذا في الشعر كثير وأما يونس فيقول: مررت به المسكينَ على قوله: مررت به مسكينا وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف، تريد ظريفا. ولكنك إن شئت حملته على أحسنَ من هذا، كأنه قال: لقيت المسكينَ، لأنه إذا قال مررت بعبد الله فهو عملٌ، كأنه أضمر عملا. وكأن الذين حملوه على هذا إنما حملوه عليه فِراراً من أن يصفوا المضمَر، فكان حملهم إياه على الفعل أحسن ،وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول إنه المسكين أحمق، على الإضمار الذي جاز في مررت، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمق. وهو ضعيف. وجاز هذا أن يكون فصلا بين الاسم والخبر لأن فيه معنى المنصوب الذي أجريته مجرى: إنا تميما ذاهبون. فإذا قلت: بي المسكينَ كان الأمر، أو بك المسكينَ مررت، فلا يحسن فيه البدل، لأنك إذا عنيت المخاطَب أو نفسَك فلا يجوز أن يكون لا يدرى من تعنى، لأنك لست تحدث عن غائب))[٧٢] وظاهر كلام سيبويه جوازه مع ضعف فقد صرَّح بذلك وهنا يطمأن القلب لحكمه على القبول اذ إنَّهُ لم يعضد حكم الضعيف بحكم اخر كالقبيح وغيره فلمسنا من تضعيفه وجوازه أن سيبويه يجيزه ، وذكر أبو على الفارسي واجازها ولم يضعفه بل اكتفى بنقل عبارة سيبويه حول تضعيف وعلل

تعليلا يشابه ماذهب اليه امام النحاة فقال : ((قال: وزعم الخليل أنه يقول: إنه المسكين أحمقُ على الإضمار الذي جاز في مررتُ.أي: في قوله: مررت به المسكين، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمقُ وهو ضعيف، وجاز في هذا.قال أبو علي: قوله: إنّه المسكين، يريد هو المسكين، جاز أن يكون فصلا بين الهاء وأحمقُ. وقوله: لأنَّ فيه معنى المنصوب، يريد أنك فَصَلت بين (إنّه)، و (أحْمَقُ) بجملة: كما فصلت بين قوله: (إنّا)، و (ذاهبونَ) بجملة هي: (أعْني) انتصب بها (تَميمًا) في قولك: إنّا تَميمًا ذَوُو عَدَد قال: لو قال: إنَّا عبد الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا كان مُحالا.قال أبو علي: إذا أخْبَرَك عنه أو عن غيره رفع فقال: إنَّا قال: وزعم الخليل أنه يقول: إنه المسكين أحمقُ على الإضمار الذي جاز في مررتُ))[٧٢].

١٠- مجي كل النعت

تحدث سيبويه في كتابه في باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة عن الاسم يكون نعتا لنكرة أَو معرفَة فتدل على كَمَاله وَتجب إضافتها إِلَى اسْم ظَاهر يماثله لفظا وَمعنى ويذكر وجه الاتفاق والافتراق بين كل التي تأتي للنعت او للتوكيد المعنوي فقال: (أكلتُ شاة كلَّ شاةٍ حسن، وأكلت كلَّ شاةٍ ضعيف؛ لأنهم لا يعمون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله. وذلك أن كلهم إذا وقع موقعا يكون الاسم فيه مبنيا على غيره، شُبّه بأجمعين وأنفسهم ونفسه، فألحق بهذه الحروف، لأنها إنما توصَف بها الأسماء ولا تُبنى على شيء. وذاك أن موضعها من الكلام أن يُعمّ ببعضها، ويؤكد ببعضها بعد ما يُذكر الاسم؛ إلا أن كلهم قد يجوز فيها أن تُبنى على ما قبلها، وإن كان فيها بعض الضعف؛ لأنه قد يُبتدأ به، فهو يشبه الأسماء التي تُبنى على غيرها)[٧٢]والمتتبع لكلام سيبويه يجده يتحدث في هذا الموضع عن كل الذي يكون اسْم مَوْضُوع لاستغراق أَفْرَاد الْمُنكر نَحْو ﴿كُلُّنَفْسٍذائِقَةُالْمَوْتِ[٧٢]﴾والمعرف الْمَجْمُوع نَحْو ﴿وَكُلُّهُمْآتِيهِيَوْمَالْقِيامَةِفَرْداً[٧٢]﴾وأجزاء الْمُفْرد الْمُعَرّف نَحْو كل زيد حسن فَإِذا

قلت أكلت كل رغيف لزيد كَانَت لعُمُوم الْأَفْرَاد فَإِن أضفت الرَّغِيف إِلَى زيد صَارَت لعُمُوم أَجزَاء فَرد وَاحِد، ومن المعروف به عند النحاة ان كل ترد بِاعْتِبَار كل وَاحِد مِمَّا قبلهَا وَمَا بعْدهَا على ثلاثة اوجه فذكر سيبويه احد اوجهها هنا ووصفه بالضعف والوجه الذي ذكره سيبويه هو (أَن تكون نعتا لنكرة أَو معرفَة فتدل على كَمَاله وَتجب إضافتها إِلَى اسْم ظَاهر يماثله لفظا وَمعنى نَحْو أطعمنَا شَاة كل شَاة وَقَوله[٧٢]:

(وَإِن الَّذِي حانت بفلج دِمَاؤُهُمْ هم الْقَوْم كل الْقَوْم يَا أم خَالِد))[٧٢] والشاهد السابق ذِكْرُه قد ذَكَره النحاة المتأخرين[٧٢].والنحاة اللاحقون لسيبويه ذهبوا مذهب سيبويه في اثبات ما اثبته سيبويه الا انهم لم يذكروا ضعف مجيء (كل) نعتا بدون سبقها بنكرة او معرفة إذ المعهود عندهم انَّ كل تكون نعتا دَالا على الْكَمَال لنكرة أَو معرفَة فتضاف حتما لظَاهِر مماثلة لفظا ومعني نَحْو أطعمنَا شَاة كل شَاة ، كما قرره سيبويه في كتابه يقول ابن مالك : (وليس في كلامهم نكرةٌ موصوفٌ بها جامدةٌ كجمود ما إلا وهي مردفة بمُكَمِّل كقولهم: مررت برجل أيِّ رجل، وأطعمنا شاةً كلّ شاة)[٧٢]

١١- الفصل بين الحال وصاحبهبالجار والمجرور

ذكر سيبويه في كتابه تقدم الحال على عاملها ومجيئه من النكرة ،وذهب الى أنَّه لا يفصلُ بين بين الحال وصاحبه بالجار والمجرور ووصفه بالقبح والضعف فقال: (واعلم أنه لا يقال قائما فيها رجلٌ. فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكبا مر زيدٌ، وراكبا مر الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن فيها بمنزلة مر، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجرِه كما أجرته العرب واستحسنتْ ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في

الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن قائما هذا رجل، فإن قال: أقول مررت بقائما رجل، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أُسقط رُبّ قائما رجلٍ. فهذا كلام قبيح ضعيف؛ فاعرفْ قبحه، فإن إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه)[٧٢] وهنا يتداخل الفصل بين الجار والمجرور وتقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر اصلي ، يقول ابن مالك [٧٢]:

وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد

وهو يصرِّح بأنَّ الجمهور على منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر اصلي قال المرادي : (وإن كان مجرورا بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين

وقال المصنف: الصحيح الجواز لثبوته سماعا، ولضعف دليل المنع إلا أن تقديمه ضعيف مع جوازه.وفصل الكوفيون؛ فقالوا: إن كان المجرور ضميرا نحو: "مررتُ ضاحكةً بها"، أو كانت الحال فعلا نحو: "مررتُ تضحكُ بهند" جاز، وإلا امتنع واستدل المصنف بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[٧٢]وبأبيات ظاهرة فيما ادعاه)[٧٢] ونقل ابن عقيل المذهبين فقال (مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في مررت بهندٍ جالسةً مررت جالسةً بهندٍ، وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله:[٧٢]

لئن كان برد الماء هيمان صادياً إلي حبيباً إنها لحبيب فـ"هيمان وصاديا": حالان من الضمير المجرور بإليَّ وهو الياء وقوله:[٧٢]

فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

فـ"فرغا" حال من قتل)[٧٢] وليس الاتفاق واقع في اعراب كافةً حالاً من للناس في احتجاج ابن مالك، إذ نقل كثير من النحاة ومعربي القران خلافا في اعرابها و(تأولوا الْآيَة بِأَن (كَافَّة) حَال من الْكَاف وعللوا الْمَنْع بِأَن تعلق الْعَامِل بِالْحَال ثَان لتَعَلُّقه بِصَاحِبِهِ فحقه إِذا تعدى لصَاحبه بِوَاسِطَة أَن يتعدى إِلَيْهِ بِتِلْكَ الْوَاسِطَة لَكِن منع من ذَلِك خوف التباس الْحَال بِالْبَدَلِ وَأَن فعلا وَاحِدًا لَا يتَعَدَّى بِحرف وَاحِد إِلَى شَيْئَيْنِ فَجعلُوا عوضا من الْإِشْرَاك فِي الْوَاسِطَة الْتِزَام التَّأْخِير وَبِأَن حَال الْمَجْرُور بِحرف شبية بِحَال عمل فِيهِ حرف جر متضمن معنى الِاسْتِقْرَار نَحْو زيد فِي الدَّار مُتكئا فَكَمَا لَا يجوز تَقْدِيم الْحَال على حرف الْجَرّ فِي مثل هَذَا لَا يقدم عَلَيْهِ)[٧٢] من هنا يتبين لنا أنَّ سيبويه يمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر اصلي وهذا مذهب البصريين قال ابن السراج (ولا يجوز: جالسًا مررت بزيد، لأن العامل الباء وقد بنيته فيما مضى، ومحال أن يكون: "جالس" حالًا من التاء، لأن المرور يناقض الجلوس إلا أن يكون محمولًا في قبة أو سفينة، وما أشبه ذلك)[٧٢] ووصف سيبويه التقديم بالقبح والضعف والخبث وهي من الاحكام المردودة رداً قطعا لا مجال لقبولها.

١٢- العطف على ضمير خبر انَّ

قال سيبويه في باب مايكون محمولاً على أنَّ (فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إنَّ زيدا ظريفٌ وعمرٌو، وإنَّ زيدا منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف، فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء، لأن معنى إن زيدا منطلقٌ، زيدٌ منطلق، وإنْ دخلتْ توكيدا، كأنه قال: زيدٌ منطلق وعمرو. وفي القرآن مثله: " إِنَّ اللهَ بَرِئٌ مِنَ المُشْرِكينَ ورسولُه وأمَّا الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمَر في المنطلق والظريف، فإن أردتَ ذلك فأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو وعمرٌو، وإن زيدا ظريفٌ هو وعمرو)[٧٢] والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على

ضمير الخبر وهنا يظهر لنا تضعيف سيبويه للمعطوف على الضمير في خبر "إن" لأنهُ (بل إما مبتدأ محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر "إن" كان فاصل)[٧٢]واحتج النحاة لذلك بقول الشاعر:[٧٢]

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ

وقوله:[٧٢]

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عَمِّي الطيب الأصل والخال

فوصف سيبويه للوجه الاول بالحسن لأنّهُ تحقق فيه شرطان وإن لم يصرح بهما سيبويه بل يظهرا من كلامه وذكرهما اللاحقون له وهما: استكمال الخبر، وكون العامل أن أو إن أو لكن[٧٢] واما وجه الاستشهادفي الآية الكريمة فقد عطف رسوله بالرفع على محل اسم الجلالة المنصوب بـ أن بعد استكمال الخبر، وهو بريء وحكم هذا العطف الجواز، والوجه الضعيف الذي ذكره سيبويه منعه اللاحقون له لكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز، أي: الطالب لذلك المحل، والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون على أن رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم؛ بل على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة، والتقدير: ورسوله بريء، ولنا الأب النجيب، والخال الطيب الأصل، أوعلى أنه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه، وذلك إذا كان بينهما فاصل، فهو من عطف مفرد على مفرد، فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء أي: بريء هو ورسوله، لوجود الفصل بالجار والمجرور، وهو من المشركين، والأبمعطوف على الضمير المستتر في لنا، لوجود الفصل بالصفة والموصوف. والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب، لوجود الفصل بالمضاف إليه، لا إن رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثلعطف امرأة على محل "رجل"

في قولك: ما جاءني من رجل ولا امرأة، بالرفع،؛ لأن الرفع لمحل رجلالفعل، وهو جاءني وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف الزائد؛ لأن الزائد وجوده كلا وجود، والرفع لمحل الاسم في مسألتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ، وهو إن وأن ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي، فإن قيل: إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر، وكون العامل إن وأن أو لكنعندهم، قلت: أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه، وإذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وأما اشتراطهم الثاني إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء.[٧٢]

١٣- جعل المنصوب على التعظيم حالاً

عقد سيبويه في كتابه بابا سمّاهُ (بابٌ ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابَه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء) فساق مجموعة من الشواهد القرآنية والشعرية لحذف الفعل وانتصاب الاسم على التعظيم فقال :(ومما ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق:[٧٢]

ولكنَّني استبقيتُ أعراضَ مازنٍ وأيامَها من مستنيرٍ ومظلمِ

أُناساً بثغرٍ لاتزالُ رِماحُهمْ شوارعَ من غيرِ العشيرةِ في الدمِ

ومما ينتصب على أنه عظم الأمر قول عمرو بن شأس الأسدي:[٧٢]

ولَمْ أرَ لَيْلَى بعد يومٍ تعرّضتْ لنا بين أثوَاب الطِّراف من الأدَمْ

كِلابيّةً وبرِيّةً حَبْتريّةًنأتْكَ وخانتْ بالمواعيد والذممْ

أُناساً عِدّي عُلّقتُ فيهمْ وليتني طلبتُ الهَوَى في رأس ذي زَلَقٍ أشتمّ

وقال الآخر :[٧٢]

ضنَنْتُبنفسي حِقْبةً ثم أصبحتْ لبنتِ عطاء بينُها وجميعها

ضِبابيةً مُرّيّةً حابيّةًمُنيفاً بنعفِ الصّيدلَين وضيعُها

فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبا، ومما يدلك على أن هذا ينتصب على التعظيم والمدح، أنك لو حملت الكلام على أن تجعل حالا لما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفا. وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيهٌ، ولا أراد أن يوقع شيئا في حال، لقبحه ولضعف المعنى)[٧٢] نبه النحاة الى أنَّ المنصوب على المدح والتعظيم او الذم والشتم هو على اضمار فعل ويكون الاسم منصوبا ونلحظ ان سيبويه يمنع أن تعرب هذه المواضع حالاً ؛لان الحال لا يكون معرفةً ويجب تنكيره والمنصوب على التعظيم أو الذم هنا جاء معرفة وعلل سيبويه بانه لو كان حالا لما كان تابعا لما قبله.

١٤- النصب بعد حتى وكونه ماضيا

قال سيبويه في كتابه متحدثا عن حتى والرفع والنصب بعدها وانواعها (تقول: كنت سرت حتّى أدخلها، إذا لم تجعل الدخول غايةً. وليس بين كنت سرت وبين سرت مرةً في الزمان الأول حتى أدخلها شيء، وإنّما ذا قول كان النحويّون يقولونه ويأخذونه بوجه ضعيف. يقولون: إذا لم يجز القلب نصبنا فيدخل عليهم قد سرت حتى أدخلها أن ينصبوا وليس في الدنيا عربيٌ يرفع سرت حتى أدخلها إلا وهو يرفع إذا قال: قد سرت.وتقول: إنّما سرت حتى أدخلها، وحتى أدخلها، إن جعلت الدخول غايةً. وكذلك ما سرت إلا قليلاً حتى أدخلها، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، لأنّ معنى هذا معنى سرت قليلاً حتّى أدخلها، فإن جعلت الدخول غايةً نصبت)[٧٢] والامر الذي دعا سيبويه الى هذا كون الفعلُ الَّذِي بعدَها وسببُه ماضيين كَقَوْلِك سرتُ حتَّى أدْخُلُها إِذا كُنتَ قد سِرتَ ودخلتَ فكأَنَّك قلتَ سرتُ فدخلتها مَاضِيا، والثَّاني أَن يكونَ السببُ مَاضِيا وَمَا بعْدهَا حَالا كقولكَ سرتُ حتَّى أدخلُها إِذا قلتَ

ذلكَ وأنتَ فِي حَال الدُّخُول وإنَّما رفعتَ فيهمَا لأنَّ النصبَ يكونُ بإضمارٍ أَن وأنْ تخلّصُ الفعلَ للاستقبال فَلذَلِك إِذا كانَ مَاضِيا أَو حَالا لم ينتصبْ لأنَّ أنْ لَا تصلحُ فِيهِ وَكَذَلِكَ لَا يرْتَفع بعدَ النفيِ والاستفهام لأنَّهما سَببين فِي الْحَال كَقَوْلِك مَا سرتُ حتَّى أدخلَها وأسرت حتَّى تدخلَها وكلّ مَا فِي معنى النَّفْي نفي فإنْ قلتَ مَنْ سارَ حتَّى يدخلَها جَازَ الرفعُ لأنَّ الاستفهامَ عَن السائر لَا عَن السّير[٧٢] وقولنا ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة" مما يدل على حدث غير واجب؛ لأنه لو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح لأن ما قبلها منفي في "ما سرت" ومشكوك في وقوعه في أسرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه، وأجاز الأخفش الرفع في نحو: ما سرت حتى أدخل المدينة فقيل: هي مسألة خلاف بينه وبين سيبويه، وقيل: إنما أجازه على أن يكون أصل الكلام واجبا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، فنفيت أن يكون سير كان عنه دخول، قال ابن عصفور: وهذا الذي قاله جيد وينبغي ألا يعد هذا خلافا.[٧٢]

١٥- مجيء لام التوكيد في خبر أنَّ

ذكر سيبويه في باب (إنّ وأنّ) حكم الضعيف في مسألة واحدة ثلاث مرات حيث ذكر هذا الحكم بعد حكم القبيح[٧٢]،ومرة بالمصدر (الضعف)[٧٢] ومرة ثالثة بلفظ (ضعيف) وتكراره للحكم النحوي له ابعادٌ في الحكم النحوي وتداوله في القرن الثاني حيث ذكر سيبويه هذا الحكم في مسالة حذف اللام مع إنَّ المكسورة اذا سبقت بقسم وأنَّهُ إذا حذفت اللام فانه قبيح وضعيف وفيه ضعف كما نبه رحمه الله ومنهُ قوله (وقد يجوز في الشعر: أشهد إن زيدا ذاهبٌ، يشبهها بقوله: وآلله إنه ذاهبٌ؛ لأن معناها معنى اليمين، كما أنهلو قال: أشهد أنت ذاهبٌ ولم يذكر اللام إلاَّ ابتداء، وهو قبيح ضعيف إلا باللام، ومثل ذلك في الضعف: علمت إنَّ زيدا ذاهبٌ، كما أنَّه ضعيف: قد علمت عمروٌ خيرٌ منك، ولكنَّه على إرادة اللام، كما قال عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾وهو على اليمين. وكان في هذا حسناً حين طال الكلام)[٧٢]

وذكر ابو علي الفارسي ان ابا العباس قد غلط سيبويه في هذه المسالة فقال (وقد يجوز في الشّعر (أشهدُ إنَّ زيدًا ذاهبٌ) لأنّ معناه معنى اليمين كما أنّه لو قال: أشهدُ أنتَ ذاهبٌ ولم يذكر اللام لمْ يكنْ إلا ابتداء وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلاّ باللاّم.

قال أبو علي: غَلِطَ عليه أبو العباس، إنّما يريدُ اللام في (ذاهبٌ)، فيَحذِفُها في الشِّعْر)[٧٢] وكذلك نقل ابن السراج ذلك عن المبرد فقال (قال أبو العباس –رحمه الله: والبغداديون يقولون: والله إن زيدًا منطلق، فيفتحون "إن" وهو عندي القياس؛ لأنه قسم فكأنه قال: أحلف بالله على ذاك، أشهد أنك منطلق)[٧٢] الا أن المبرد لا يبعد من قول سيبويه اذ نجده يصرح في المقتضب بذلك فيقول (فَأَما قَوْله ﴿وَالشَّمْس وَضُحَاهَا[٧٢]﴾ فَإِنَّمَا وَقع الْقسم على قَوْله ﴿قد أَفْلح من زكاها[٧٢]﴾وحذفت اللَّام لطول الْقِصَّة لِأَن الْكَلَام إِذا طَال كَانَ الْحَذف أجملأَلا ترى أَن النَّحْوِيين لَا يَقُولُونَ قَامَ هِنْد وَذهب جاريتك ويجيزون حضر القَاضِي الْيَوْم امْرَأَة يَا فَتى فيجيزون الْحَذف مَعَ طول الْكَلَام لأَنهم يرَوْنَ مَا زَاد عوضا مِمَّا حذف وَتقول وَحقّ اللهِ ثمَّ وحقك لَأَفْعَلَنَّ)[٧٢] فلو تتبعنا كلام سيبويه بدقة وجدناه بعد صرَّح بلفظ الضعيف اردفه بحكم الحسن وهو دليل جلي على استقامة الاحكام النحوية منذ القرن الثاني للهجرة وسلامتها واصالتها إذ إنَّه يجعل المثال الذي ساقه من قبيل الضعيف لان الكلام لم يطل وحذف اللام اذ لا داعي لحذفها فحذفها ضعيف ، وجعل حذفها في قوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا[٧٢]﴾حسناً وجعل السبب طول الكلام وسبق بيمين ويقصد به القسم المقدم في قوله تعالى﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[٧٢]وقد نقل قوام السنة عن الفراء قولا يوافق قول سيبويه إذ نقل الاول عن الثاني قوله: (قال الفراء: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾[٧٢]جواب القسم، كما كان جواب ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا[٧٢]﴾﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا[٧٢])﴾[٧٢] وقول الزجاج يوافق ما قال سيبويه بل انه اخذ حكم الحسن من لفظ سيبويه وبدا يكرره في ثنايا اعراب القران المنسوب اليه فقال عن اياتٍ مباركات من الذكر الحكيم وبعدها يعرج على قول سيبويه فقال (فمما جاءت فيه

هذه اللام الأولى محذوفة في التنزيل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾[٧٢] عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[٧٢] وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ﴾[٧٢] وفي موضع آخر: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنافِقُونَ﴾[٧٢]ثم قال: ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾[٧٢]فيدلك حذفهم لها على الاعتماد على الثانية الثانية لا عليها.فإن قلت: ما ننكر أن يكون اعتماد القسم في نحو ذا على اللام الأولى دون الثانية، لأن اللام حذفت كما حذفت من قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها﴾[٧٢]، ولا يكون في حذفهم اللام من غير هذا دلالة على أن اعتماد القسم على الفعل الثاني قيل: هذا لا يجوز لأن اللام في (لقد) إنما استحسن حذفها لطول الكلام بما اعترض بين القسم والمقسم عليه ولم يطل في هذا الموضوع كلام فيستجاز حذفها كما استحسن حذفها هناك، فإن هذه اللام بمنزلة (إن) في قولك: والله إن لو فعل لفعلت، تثبتها تارة وتحذفها أخرى، واللام الثانية هي المعتمدة، والأولى زيادة كان سقوطها لا يخل بالكلام، واختص به القسم، كقولهم: آثراً ما، وربما، وما أشبه ذلك.)[٧٢] وذكرها ايضا الكعبري في التبيان بقوله ((قَدْ أَفْلَحَ) وَحَذَفَ اللَّامَ لِطُولِ الْكَلَامِ.)[٧٢]

١٦- عدم وجود فاصل بين أن وخبرها

من المتفق عليه عن النحاة ان (أنْ) المخففة يكون اسمها ضمير شأن ولا يكون خبرها الا جملة اسمية او فعلية فاذا وقع خبر أن المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل فتقول علمت أن زيد قائم من غير حرف فاصل بين أن وخبرها إلا إذا قصد النفي فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[٧٢] وإن وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو إما أن يكون الفعل متصرفا أو غير متصرف فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى[٧٢]﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[٧٢]وإن كان متصرفا فلا يخلو إما أن يكون دعاء أولا فإن كان دعاء لم يفصل

كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا﴾[٧٢] في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وإن لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينهما إلا قليلا وقالت فرقة منهم ابن مالك وغيره من النحاة يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل.[٧٢] وهذه الفواصل هي السين وسوف وقد والنفي ولو ونبه سيبويه الى انه اذا لم يؤت بالفاصل فانه وجه ضعيف فقال: (واعلم أنَّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذاك ولا قد علمت أن فعل ذاك حتَّى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي فتدخل لا؛ وذلك لأنَّهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنَّه، فكرهوا أن يدعوا السين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضاً، ولا تنقص ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السينوأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراٍ، فإنَّهم إنما أجازوه لأنه دعاءٌ، ولا يصلون إلى قد ههنا ولا إلى السين. وكذلك لو قلت: أما أن يغفر الله)[٧٢] وتعليل سيبويه رائع جدا اذ إنَّهُ يجعل علة بقاء الفاصل عوضا عما حذفوه من اسم ان المخففة الذي جُعل ضمير شأنٍ محذوف فلا يجوز حذف الفاصل كذاك ومن هنا اتى الضعف. ولو تتبعنا من جاء بعد سيبويه نجدهم قد وافقوا سيبويه على ماقاله في اغلبهم فهذا ابن السراج كأنَّهُ ينظم من في سيبويه فيقول (واعلم: أنه قبيح أن يلي إن المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضًا من الاسم نحو: لا، وقد، والسين،تقول: قد عرفت أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم زيد وأن قد قام زيد كأنه قال: عرفت أنه لا يقوم زيد وأنه سيقوم زيد وأنه قد قام زيد ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[٧٢]وقوله: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[٧٢][٧٢])ويأتي ابن مالك الاندلسي ويترحَّمُ على سيبويه وينقل قوله كاملا ويأتي بشاهد على جواز عدم وجود الفاصل فيقول (وقال سيبويه: واعلم أنّهُ ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أنْ تفعلُ، وقد علمت أنْ فَعَلَ،حتى تأتي بالسين أو قدأو بنفي؛ لأنهم جعلوا

ذلك عوضا مما حذفوا من أنّه،فكرهوا ترك العوضقال شيخنا:ومن شواهد علمت أن فعل قول امرئ القيس:(٧٢)

وحدِّثْ بأنْ زالت بليل حمولهم كنخل من الأعراض غير مُنَبّقِ)(٧٢).

١٧- مجيء فَعَلَ" المعتلّ اللّام، على "يَفْعَلُ" بفتح العين

ضعَّف سيبويه في كتابه مجيء فعل بفتح العين على يفعل بفتح العين مثل جبى يجبى وغيره ذكر هذا في باب (ما كان من الياء والواو): (وأما جبى يجبى وقلى يقلى فغير معروفين إلا من وجيهٍ ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما. وكذلك عضضت تعض غير معروف)(٧٢) واذا تتبعنا آراء علماء العربية مَنْ جاء بعد سيبويه نجدهم قد فصَّلوا القول في هذه المسالة ولم يبعدوا من قول سيبويه فعندهم اذا كَانَ الفعلُ مُعْتَلَّ العَيْنِ أَوِ اللاَّمِ، وَهَذَا الاعْتلاَلُ لاَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ بِالوَاوِ أَوْ بِاليَاءِ، فَإِنْ كَانَ بِالوَاوِ، جَاءَ المُضَارِعُ عَلَى (يَفْعُلُ) بِالضَّمّ نَحْوُ: قَامَ يَقُومُ، وَغَزَا يَغْزُو، وَإِنْ كَانَ بِاليَاءِ، جَاءَ المُضَارِعُ عَلَى (يَفْعِلُ) بِالكَسْرِ، نَحْوُ: بَاعَ يَبِيعُ، وَرَمَى يَرْمِي، فَإِنْ كَانَتِ العَيْنُ حَرْفَ حَلْقٍ جَاءَ عَلَى (يَفْعَلُ) بِالفَتْحِ نَحْوُ: سَعَى يَسْعَى، وَمَحَا يَمْحَى، وَشَأَى يَشْأَى، وَرَأَى يَرَى، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الأَصْلِ نَحْوُ: مَحَا يَمْحُو، وَشَذَّ عَنْ هَذا القِسْمِ: أَبَى يَأْبَى، وَقَلَى يَقْلَى، وَجَبَا يَجْبَى، وَغَزَا يَغْزَى، وَغَسَا اللَّيْلُ يَغْسَى. وَوَجْهُ الشُّذُوذِ فِي أَبَى يَأْبَى: أَنَّهُمْ شَبَّهُوا الأَلِفَ بِالْهَمْزَةِ، فَكَأَنَّ لاَمَ أَبَى وَقَعَتْ هَمْزَةً، فَكَمَا قَالُوا: قَرَأَ يَقْرَأُ بِالفَتْحِ فِي المُضَارِعِ، قَالُوا: أَبَى يَأْبَى لِلشَّبَهِ الَّذِي بَيْنَ الأَلِفِ والهَمْزَةِ، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى بِالْفَتْحِ فِيهِمَا، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ حَكَى بَعْضُهُمْ: قَلِيَ يَقْلَى مِثْلُ: عَلِمَ يَعْلَمُ، وَقَلَى يَقْلِي مِثْلُ ضَرِبَ يَضْرِبُ، فَأَخَذُوا مُضَارِعَ قَلِيَ بِالكَسْرِ وَرَكَّبُوهُ عَلَى قَلَى بِالفَتْحِ فَقَالُوا: قَلَى يَقْلَى بالفَتْحِ فِيهِمَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَلَى يَقْلَى بِالفَتْحَ جَاءَ عَلَى لُغَةِ طَيّءٍ الَّذِين يَقُولُونَ فِي مِثْلِ بَقِيَ يَبْقَى: بَقَى يَبْقَى، وَفِي مِثْلِ دُعِيَ وَبُنِيَ: دُعَي وَبُنَى وَهُوَ قِيَاسٌ عِنْدَهُمْ

فِي كُلّ يَاءٍ مَفْتُوحَة فَتْحَةَ بِنَاءٍ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ، وَصَنَعُوا ذَلِكَ تَخْفِيفاً ونسبت هذه اللغة أيضا الى عامر نسبها الرضي وغيره[٧٢] وصرَّح بعضهم بانها شاذة[٧٢]يقول ابن جني بعد ان عقد لذلك بابا اسماه (تركيب اللغات) فقال : (اعلم أنَّ هذا موضع قد دعا أقوامًا ضعف نظرهم وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم أنْ جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجبًا أن يحفظوه. ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعل يفعل؛ نعم ينعم ودمت تدوم ومت تموت. وقالوا أيضًا فيما جاء من فعل يفعل وليس عينه ولا لامه حرفًا حلقيًّا نحو قلى يقلى وسلا يسلى وجبى يجبى وركن يركن وقنط يقنط)[٧٢]وماأجمل كلام ابن مالك في هذه المسالة شارحاً وموضِّحا ومدققا وناسبا الفتح إلى طيء فقال: (الأصل توافق حركتي عين الماضي وعين المضارع، كما فعل بالأمر والمضارع، فخص التوافق المشار إليه بفعُل لخفته بعدم التعدي، فإن المتعدي ذو زيادة، والأصل عدم الزيادة، وجعل لفَعِل حظ من التوافق في حسب وأخواتها بغير سبب، لشبه فعِل بفعُل في كون الكسرة أخت الضمة، وأهمل في فعَل التوافق إلا بسبب، وهو كون عينه أو لامه حرف حلق، لأن من حروف الحلق الألف، وهي مجانسة للفتحة، فناسب ذلك أن يحرك بها ما هو والألف من مخرج واحد، ويحرك بها متلو ما هو كذلك. فالأول كسأل يسأل، وذهب يذهب. والثاني كطرأ يطرأ، وجبه يجبه، فحصل لفعل نصيب من التوافق لأجل السبب المذكور، فإن لم يوجد السبب امتنع التوافق، إلا ما شذ من قولهم: أبى يأبى، ووذر يذر، وما ألحق بأبى يأبى كجبى يجبى، وقلى يقلى، فموجه بأن الأصل: يجبى ويقلى بكسر الباء واللام ففتحتا، فانقلبت الياء ألفا، وهي لغة طيئ. ولم يحكم على يأبى بذلك لأنه لم يسمع فيه الكسر كما سمع في: يجبى ويقلى، فإن المشهور فيهما: يجبى ويقلى بالكسر، فصح جعله أصلا وتفريع يجبَى ويقلَى عليه)[٧٢] ونتبين مما سبق أنَّ سيبويه جعل

الفتح وجها ضعيفاً بل صغره وجعله وجيهاً ولم يذكر سيبويه أنَّها لغة لقوم من العرب وذكرها بعده النحاة فالحاصل مما سبق ذكره أنَّ جمهرة النحاة ذهبوا إلى أن ما جاء على فعَل بفتح العين فيهما، وهو ما أسموه (الباب الثالث) فشرطه أن تكون عينه أو لامه من حروف الحلق، هذا هو القياس، وقد شذ من ذلك افعالٌ قليلة جداً نقل السيوطي عن ابن خالويه في شرحه على المقصورة هذا فقال (قال ابن خالويه في شرح المقصورة: ليس في كلام العرب فَعَل يَفعَل (بفتح الماضي والمستقبل) إلا إذا كان فيه أحد حروف الحلق عينا، أو لاما نحو: سحَر يسحَر إلا أبَى يَأْبَى، فإن قيل: أليس قد رويت لنا أنه جاء فَعَل يفعَل (بالفتح) في خمسة حرق: عشَى يعشَى، وقلَى يقلَى، وحيى يحيَى وركَن يركَن فقل: ذلك خلاف، وأبَى يأبَى لا خلاف بين النحويين فيه، فلذلك خص بالذكر)[٧٢]

الخاتمة

بعد جولة متأنية في كتاب سيبويه تبين لنا انه من الناحية الاحصائية العددية قد اطلق سيبويه لفظة الضعيف ومشتقات جذر (ضعف) في ثلاثة وثلاثين موضعا من كتابه، فجاءت لفظة (ضَعيف) في خمسة عشر موضعاً، ولفظتا (ضَعُفَ وضَعْف) الفعل والاسم في ثلاثة عشر موضعاً، وبلفظ المضارع (يَضعفُ) في موضعين، وبلفظ (ضعيفٌ خبيث) في موضع واحد، وبلفظ (ضعيفٌ جداً) في موضع واحد، وبلفظ (الضعيف) في موضع واحد، فهذه المواضع الثلاثة والثلاثين قد صرَّح فيها سيبويه بلفظ الضعيف او احد مشتقاته واضاف خمسة مواضع ذكر فيها الضعيف لكنَّه يقدِّم عليه لفظ القبيح فيكون الضعيف بالنسبة الى القبيح وضعفه لا بالنسبة الى استقلالية الضعيف وانفراده بهذا الحكم فلم اضعه امام ناظري بالدراسة لانحيازه الى حكم القبيح، وتبين لنا ان سيبويه قد وضع اغلب احكامه من نفسه بعد ان استقرأ الشواهد القرآنية والقراءات التي جلبها ورأى أنّ أغلب العرب بخلاف مانقل من شواهد وادلة فحكم بضع المسالة واحيانا يذكر

ضعف المسالة ويجعلها مرادفة للضرورة او الشاهدوهنا موضع خلط بين الاحكام النحوية اذ ان الشاذ او الضرورة هما من الاحكام المطروحة فضعفهما في الغالب جاز اطلاق الضعيف عليهما في سياق العموم، وبعض الاحكام التي اطلقها ووصفها بالضعف من شيوخه واستقاها لفظ الضعيف منهم وفي مقدمتهم الخليل إذ يصرِّح بذكر ذلك في كتابه، وكذلك وجدنا انه يصف المسالة بالضعف من غير ان يذكر انها جاءت على لغة من لغات العرب وعند بحثنا المسالة نجد ان المسالة التي طرحها لغة قبيلة وذكرها اللاحقون له ، وكذلك وجدنا ان المتأخرين قد خالفوا سيبويه كثيرا إذ ان ابن مالك لم يحكم في مسائل كثيرة بضعف المسائل التي حكم عليها سيبويه وهو منهجه الاتساع في النقل عن العرب وقبائلها ولغاتها.

واستنتجتُ من خلال هذا البحث انَّ حكم الضعيف عند سيبويه يحتاج الى دراسة موسعة لان هذه الصفحات القليلة لم تعط المسائل حقها لاتساعها فهي اكثر من ثلاث وثلاثين مسالة من كلام امام النحاة الذي يوزن كلامه بالذهب فحقٌّ علينا ان ننبري لجمعها والنظر فيها بدقة ومقارنتها مع النحاة اللاحقين واراءهم والاستفادة من متابعة او مخالفة اللاحقين لسيبويه له في هذا الحكم وعرض ما نقله وما نقلوه عن العرب على السماع والقياس والاطلاع على الاحكام النحوية وتطورها على مدى ثلاثة عشر قرنا من التدوين في النحو العربي واصوله.

المصادر والمراجع

١- الاحكام التقويمية في النحو العربي ،نزار بنيان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،٢٠١٠.

٢- أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ)تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم

خفاجي – المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لمحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الامام أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) – تحقيق: د. مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥- اعراب القران، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان،١٤٢١هـ.

٦- اعراب القران، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ) قدمت له ووثقت نصوصه الدكتورة: فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، الطبعة الاولى ١٤١٥,١٩٩٥هـ.

٧- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)،تحقيق :عبد الله حامد النمري، وهي رسالة ماجستير – بكلية الشريعة جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٨- آمالي ابن الشجري، ضياء الدين ابو السعادات ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الاولى ١٤١٣هـ،١٩٩١.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٢- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٣- التبيان في اعراب القران، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)،تحقيق :محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

١٤- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدّكتور عبّاس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

١٥- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

١٦- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق :عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٨- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه،المعروف بصحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت ٢٥٦هـ) تحقيق:محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الاولى ١٤٢٢هـ.

١٩- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٢٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي. مطبعة الجمالية سنة ١٣٢٨هـ –القاهرة.

٢١- ديوان الأعشي الكبير. تحقيق :الدكتور محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ.

٢٢- ديوان الفرزدق. شرحه وضبطه د. عمر فاروق الطباع. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨- ١٩٩٧.

٢٣- ديوان النمر بن تولب، جمعه نوري حمودي القيسي، ط/ بغداد، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

٢٤- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٤م.

٢٥- ديوان جران العود، ط/ دار الكتب، القاهرة١٣٥٠ هـ.

٢٦- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات،١٩٧١م.

٢٧- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.